

تطور مفهوم الأمن العالمي في عالم متغير

عبد الفتاح علي الرشدان *

ملخص

جاء الاهتمام بمفهوم الأمن العالمي في ضوء التطورات والأحداث المتسارعة التي شهدتها المجتمع الدولي والعلاقات الدولية في فترة الحرب الباردة إلا أن مزيداً من التركيز أخذ يبرز بصورة أكثر وضوحاً بعد نهاية الحرب الباردة في العام 1990م، فقد كان لهذه التطورات انعكاسات وأثار واضحة على مفهوم الأمن بأبعاده ومستوياته المختلفة عالمياً وإقليمياً. تعرض مفهوم الأمن التقليدي الذي كان سائداً في السابق إلى تطور كبير وشامل عبر مراحل زمنية مختلفة فقد تغير مفهوم الأمن التقليدي إلى تغيير جديد متجاوزاً الأسس التي كان يقوم عليها لا سيما القوة العسكرية في التعامل مع الأخطار والتحديات التي كانت تواجه الدول وذلك عبر إدراك أهمية وضرورة التركيز على منظومة أمنية شاملة من خلال الاهتمام والتركيز على مفهوم الأمن المجتمعي الشامل والكامل. تبين الدراسة ما هي التطورات والتوسع الذي ظهر في حقل الدراسات الأمنية الغربية والشرقية، وأدى إلى إعادة تعريف مفهوم الأمن العالمي وتوسيعه إلى مرجعيات وقطاعات تحليلية جديدة، كما توصلت الدراسة إلى أن التطورات والمتغيرات العالمية والإقليمية وظهور قضايا وتحديات عالمية جديدة هي من أهم الأسباب التي أدت إلى حدوث التغير في مفهوم الأمن العالمي.

الكلمات الدالة: الأمن، الأمن العالمي، الأمن القومي، الأمن المعاصر.

مصطلحات الدراسة:

الأمن: "هو قدرة الدولة/ الأمة على متابعة مصالحها القومية بكل الوسائل وفي أي مكان في العالم"
الأمن العالمي: يشتمل العوامل ذات التأثير المباشر في بنية نظام دولة الأمة وسيادة أعضائها مع تأكيد خاص على استخدام القوة والتهديد بها وضبطها.

الأمن المعاصر: يرى أن التهديدات والمخاطر التي تواجه المجتمعات والدول ليست بالضرورة ذات طابع عسكري وإنما هناك تهديدات متنوعة ومتعددة ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية لا تقل أهمية عن التهديد العسكري.

المقدمة

برز الاهتمام بموضوع الدراسة " تطور مفهوم الأمن العالمي في عالم متغير " في ضوء التطورات والأحداث المتسارعة والمتلاحقة التي شهدتها المجتمع الدولي والعلاقات الدولية في فترة الحرب الباردة وما بعدها في العام 1990م، إذ كان لها انعكاسات كبيرة وأثار واضحة واهتمام إقليمي وعالمي بتطورات قضايا الأمن الإقليمي والعالمي بأبعاده المتعددة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمعلوماتية وأثرها في تنامي الإرهاب والجريمة.

تعرض مفهوم الأمن إلى تطور كبير وشامل عبر مراحل زمنية مختلفة، لقد تغير مفهوم الأمن التقليدي بشكل جذري متجاوزاً مفهومه القائم على القوة العسكرية الصلبة في التعامل مع التحديات والمخاطر التي تواجه الدول والمجتمع الدولي، عبر إدراك أهمية التركيز على منظومة أمنية شاملة تتوسع من محيط الجزء - الأمن التقليدي - (الأمن الصلب) إلى محيط الكل - الأمن غير التقليدي - (الأمن المجتمعي المتكامل).

وقد أدى ظهور النظرية النقدية في حقل الدراسات الأمنية إلى إعادة تعريف الأمن وتوسيعه إلى مرجعيات وقطاعات تحليلية جديدة، ويشير التوسع إلى التحليل الأفقي وفق القطاعات انطلاقاً من القطاعات العسكرية التقليدية إلى القطاعات الأخرى (السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية)، أما التعمق فيشير إلى التحليل العمودي وفق الفواعل انطلاقاً من الدولة نزولاً إلى المجتمع والجماعات والأفراد.

ساهمت العولمة بأبعاده السياسية والاقتصادية والثقافية وكذلك التطور والتقدم التكنولوجي والمعرفي إلى تنوع مصادر التهديد

* كلية الأمير حسين بن عبد الله الثاني للدراسات الدولية، الجامعة الأردنية. تاريخ استلام البحث 2018/8/13، وتاريخ قبوله 2019/6/2.

والمخاطر التي لا ترتبط بنمط التهديد العسكري التقليدي المباشر، فقد تعددت وتنوعت مصادر تهديد الأمن العالمي غير تقليدية (ابتداء بالجريمة المنظمة، والتغير المناخي والكوارث الطبيعية، والانتشار الوبائي، اللاجئين، الأمن السيبراني، امن الطاقة وغيرها) الأمر الذي يفرض تنوع وتوسع سياسات وأساليب المواجهة والمعالجة لتناسب مع طبيعة المتغيرات وحجم التحديات والدوافع الجديدة.

وفي ضوء استمرار الحروب والصراعات السياسية والعسكرية في أقاليم مختلفة من العالم، وما نجم عنها من تحديات وتهديدات متعددة الأبعاد (سياسية، أمنية، اجتماعية، ديمغرافية، اقتصادية، بيئية) تجاوزت في تأثيرها حدودها الجغرافية، تعين على الجهات الفاعلة من دول ومنظمات إقليمية ودولية حكومية وغير حكومية تعنى بالأمن الوطني والعالمي أن تغير استجابتها لتصبح نهجا مستداما طويل المدى على مستوى السياسات الأمنية، بدلا من كونها سياسات طارئة قصيرة المدى في ضوء تنامي الصراعات وتوالي الحروب في العالم.

إشكالية الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى البحث في تطور وتوسع مفهوم العالمي بمختلف أبعاده العسكرية والسياسية والقانونية والاقتصادية والإنسانية، وتحليل أبعاده المختلفة من خلال مناقشة وجهات نظر المدارس الأمنية المتعددة (الغربية والشرقية).

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- 1- مناقشة مفهوم الأمن العالمي المتكامل ومستوياته، واستعراض نشأته ومراحل تطوره والتوسع الذي طرأ على قطاعاته المختلفة.
- 2- البحث في بنية المدارس الأمنية (الغربية والشرقية) وتحليل رؤيتها لمفهوم الأمن العالمي.

فرضية الدراسة:

تتطلب الدراسة من فرضية رئيسة مفادها:

إن هناك علاقة بين المتغيرات التي شهدتها النظام الدولي وبين التطور والتوسع الذي يشهده مفهوم الأمن العالمي.

أسئلة الدراسة:

كما تسعى الدراسة للإجابة على التساؤلات التالية:

- 1- ما مفهوم الأمن العالمي؟
 - 2- وما هو التوسع والتطور الذي طرأ على مفاهيمه وقطاعاته؟
 - 3- ما هي بنية المدارس الأمنية ورؤيتها لمفهوم الأمن العالمي؟
- وبناء عليه سيتم تقسيم الدراسة كما يلي:-

الفصل الأول: تطور مفهوم الأمن وجدلياته

أولاً: مفهوم الأمن التقليدي

ثانياً: الأمن المعاصر في النظريات السياسية

ثالثاً: مفهوم الأمن المتكامل

الخاتمة

المقدمة:

يعد مفهوم الأمن من المفاهيم التي لاقت اهتماما كبيرا عبر المراحل المختلفة من تاريخ البشرية، وذلك لأهمية ظاهرة الأمن وارتباطها بحياة الإنسان ووجوده واستمراره، ومن ثم البحث عن سبل حمايته من جميع المخاطر والمخاوف التي يمكن أن تهدد حياته ووجوده، ومن هنا فقد سعى الإنسان على مستوى الأفراد والجماعات عبر مراحل تطور البشرية للعمل على تحقيق الأمن والاستقرار من خلال التعاون بينهم ومساندة بعضهم البعض بحكم الصلة والجوار والمصالح المشتركة.

وقد تعرض مفهوم الأمن بسبب حيويته وأهميته لمزيد من العناية والاهتمام وكذلك للتطور والتكيف مع ما شهدته المجتمعات والدول من متغيرات وتحولات كثيرة عبر العصور المختلفة حيث دفع ذلك الدول والحكومات إلى بذل المزيد من الاهتمام بقضايا الأمن وأبعاده المختلفة وانعكس ذلك الاهتمام بطبيعة الحال على المؤسسات الأكاديمية والجامعات والمعاهد والمراكز البحثية التي تعنى بهذا الموضوع وكذلك المدارس الفكرية المختلفة التي أخذت تسلط الضوء على ظاهرة الأمن بجوانبها المختلفة وتحاول أن تقدم لها التفسير والتحليل من زواياها المتعددة، وخاصة في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

وأخذت الدراسات الأمنية بالانتشار والتوسع وخاصة المتعلقة بمفهوم الأمن بجوانبه وأبعاده المختلفة سواء كان ذلك على مستوى الدراسات الغربية أو الشرقية باعتباره يشكل مفهوما مهما في العلاقات الدولية، ويعد أحد الظواهر السياسية التي تخضع للتغيير والتفاعل المتبادل مع غيرها من الظواهر، ولا شك أن ظهور الأحلاف العسكرية والمحاور والتكتلات الدولية التي نشأت في أعقاب الحرب العالمية الثانية وما تبع ذلك من تطور هائل في صناعة الأسلحة والتقدم التكنولوجي والعلمي والانتشار الكثيف والواسع لأسلحة الدمار الشامل والأسلحة غير التقليدية والتنافس على سباق التسلح بين المعسكرين الشرقي والغربي أثناء فترة الحرب الباردة، كل ذلك دفع إلى المزيد من الاهتمام بموضوع وقضايا الأمن المختلفة في معظم مناطق العالم، ورافق ذلك اهتمام واضح من المدارس الفكرية في حقل العلاقات الدولية بمفهوم الأمن باعتبار هذا المفهوم من المفاهيم الأساسية والمؤثرة في العلاقات الدولية.

وظهرت نظريات مختلفة تعرضت لدراسة ظاهرة الأمن ومفهوم الأمن بالتحليل والتفسير من جوانب مختلفة، إلا أن معظم وجهات النظر والآراء كانت تركز على البعد العسكري لمفهوم الأمن بالدرجة الأولى، لدرجة الانشغال المفرط بهذه الأبعاد دون سواها. إلا أن الآثار التي أحدثتها نهاية الحرب الباردة، وما شهدته المجتمع الدولي من تطورات وأحداث اتسمت بكونها متسارعة وجذرية وذات أبعاد مركبة ومعقدة أدت إلى المساس بكثير من المفاهيم والقيم وحتى النظريات التي كانت سائدة في حقل العلاقات الدولية طيلة العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية وحتى انتهاء الحرب الباردة في العام 1991.

فمنذ نهاية الحرب الباردة بدأت الأطر النظرية التي كانت سائدة في ميدان العلاقات الدولية لمدة طويلة بالاهتزاز لأنها لم تعد قادرة على تفسير وتحليل التطورات والتحويلات العميقة التي شهدتها العالم، كما أن حالة الغموض والتعقيد المركب التي سادت خلال هذه المرحلة حول الفواعل والنظم والأنساق الدولية وأيضاً ماهية المرجعية المعتمدة في التحليل هل هي الدولة أم الفرد أم المجتمع أدت إلى إعادة النظر في هذه الأطر، وكان لا بد في ظل مواجهة هذه التحديات من البحث عن أطر ومفاهيم نظرية قادرة على تفسير وتحليل هذه المتغيرات التي أصابت واقع ومجريات العلاقات الدولية والنظام العالمي، ومحاولة تقديم تفسيرات ومقاربات نظرية يمكن أن تستوعب ما حدث من تطورات وتحويلات في المفاهيم السائدة كالقوة والأمن والتهديد والحرب والسلام وغيرها.

وفي ضوء المعطيات سالفة الذكر كان لا بد من ظهور اتجاهات ومداخل جديدة في دراسة وإعادة صياغة مفهوم الأمن وتعريفه ضمن محتوى جديد خارج إطار الدولة كمرجعية أساسية، وبدأ المفهوم بالانتقال والتوسع من الإطار العسكري الضيق إلى أفاق واسعة وأبعاد متعددة.

على الرغم من الأهمية التي حظي بها مفهوم الأمن على الصعيدين المعرفي والتطبيقي وكثرة الدراسات التي تطرقت لمفهوم الأمن وعالجت هذه الظاهرة، إلا أن هذا المفهوم ما زال في حالة تطور مستمر ويفتقر إلى توافق معرفي وإجماع بين الدارسين والباحثين للوصول إلى معنى ثابت لمفهوم الأمن، وكان هناك خلاف بين المدارس والنظريات في العلاقات الدولية وانطلاقاً من اختلاف الجوانب والأبعاد والمرجعيات والفواعل التي تركز عليها كل نظرية.

أولاً: مفهوم الأمن التقليدي

تشكل طبيعة البيئة الدولية والظروف والمتغيرات التي تمر بها هذه البيئة الحاضرة التي يتم بها الصياغة المفاهيمية للأمن، فمنذ معاهدة ويستفاليا التي عقدت عام 1648م التي على أساسها اعتبرت الدولة الوطنية وحدة التحليل الأساسية في العلاقات الدولية من منطلق أنها تشكل المكون والمحرك الفاعل في العلاقات الدولية، ولذلك كان لا بد من أن يفهم الأمن من داخل الدولة أو في أبعد تقدير من حدود تماسها مع الوحدات الأخرى.

ومن هذا المنطلق فإن مفهوم الأمن الضيق للتعبير عن الإجراءات الخاصة بما فيها المواطنين وممتلكاتهم في داخل الدولة ضد الأخطار المحتملة التي تمس المواطنين وممتلكاتهم، ثم تطور هذا المفهوم ليشمل الإجراءات المتعلقة بالدولة في مواجهة غيرها من الدول كتشكيل القوات المسلحة والجيوش والدخول في أحلاف عسكرية إلى إمكانية قيام الدول بإجراءات إيجابية لتحقيق أمنها (Walt, 1992: 211-239).

إذا مفهوم الأمن في إطار الدراسات التقليدية اتسم بما يلي:

- 1- زيادة نموذج مركزية الدولة كفاعل أساسي ومهم في العلاقات الدولية.
 - 2- تركيز الاهتمام على التهديدات ذات الطابع العسكري أو التي تحمل صفة عسكرية التي تهدد مصالح الدولة الحيوية.
- وقد عرف المفهوم تحت مسمى الأمن القومي، ويقوم مفهوم الأمن القومي على أساس الربط بين الأمن وقوة الدولة من الناحية العسكرية البحتة وقدرتها على حماية مصالحها المختلفة، وفي هذا السياق عرف والتر ليبمان الأمن بأنه "المحافظة على القيم

الأساسية في حالة السلم والحرب" (Lippmann, 1943:51)، وذهب آرنولد والفرز إلى تعريف الأمن على أنه "غياب التدابير التي تهدد القيم المكتسبة وعدم الخوف من تعرض هذه القيم للهجوم" (Wolfers, 1962:150)، فيما ذهب أمرون إلى القول أو "هو قدرة الدولة/ الأمة على متابعة مصالحها القومية بكل الوسائل وفي أي مكان في العالم" (مراد، 2005: 11-12).

إن جميع ما طرح من تعريفات في هذه المرحلة ركزت على الجانب الحربي والتسلحي وهو محور القوة العسكرية التي ينظر إليها ضمن هذا المفهوم على أنها أساس الحفاظ على الأمن وتحقيقه ومن خلال قدرة الدولة العسكرية لمواجهة وصد أي هجوم أو اعتداء عليها وهذا يدل على استخدام الأمن بمفهومه العسكري الضيق من خلال الربط بين متغيري الأمن والقوة العسكرية باعتبار أن الأداة العسكرية تشكل الأداة الرئيسية لتحقيق أمن الدول.

ويعرف عبد الوهاب الكيالي الأمن بمفهومه التقليدي على أساس أنه تامين سلامة الدولة من أخطار داخلية وخارجية قد تؤدي إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي (الكيالي وآخرون، 1979: 131).

وفي الوقت الذي تعددت فيه التعريفات المقدمة لمفهوم الأمن القومي أو الوطني خلال فترة الحرب الباردة، إلا أنه من الملاحظ أن السمة السائدة هي عدم وجود اتفاق بين الدارسين حول ماهية القيم الحيوية المعرضة للتهديد وكيفية حمايتها، بالإضافة إلى أن معظم منظري الدراسات الاستراتيجية الذين اعتمدوا على فكر النظرية الواقعية وتقبلوا المفاهيم والمفردات العسكرية المتداولة للأمن كبديهيات (paarlbery, 1973:132-140)، واستنادا إلى هذه المعطيات لم تطرأ أي تغييرات تذكر على مفهوم الأمن خلال هذه المرحلة.

فقد بقي حقل الدراسات الأمنية التقليدية يركز على دراسة الحرب والعسكرة والقضايا المتعلقة بها مثل الاستراتيجية النووية والردع ونزع السلاح وشؤون الدفاع والعقيدة العسكرية، وفي هذا السياق أشار سيبين لين جونز إلى أن حقل الدراسات الأمنية يتمحور حول موضوعين رئيسيين (M.Lynn-Johnec, 1991):

أولاً: أسباب الحرب وطرق منعها.

ثانياً: الاستراتيجية بمعنى مقدار القوة العسكرية المستعملة للأغراض السياسية.

ويمكن القول أن الدراسات الأمنية التقليدية اتسمت بعدد من السمات أبرزها:

1- أن معظم الأفكار والنظريات التي ظهرت في الحقل وناقشت موضوع الأمن كانت موجهة عبر فرضيات النموذج الواقعي من خلال التركيز على الدولة ودوافعها للحصول على القوة والأمن، بالإضافة إلى قضايا الحرب والنزاع وهي لم تخرج عن إطار المقولات الأساسية للنظرية الواقعية (Vasquez, 2004:61).

2- سيادة مفهوم الأمن القومي على الأجندة البحثية للتحليل، حيث تركز الاهتمام على الجوانب المادية للتهديدات (نسبة التسليح، قدرات الدولة وعناصر القوة الأخرى)، وأهملت في نفس الوقت أهمية القواعد والمعايير وتاريخ التفاعل ونمط العلاقات وغيرها من العناصر المهمة في تعريف الأمن (قوجيلي، 2015: 17-18).

ولكن هذه النظرة إلى مفهوم الأمن وأبعاده المختلفة لم تقوى على الاستمرار في ضوء التحولات الدولية الجديدة التي مست العديد من المفاهيم والقيم في السياسة العالمية وأدت إلى الدخول في مرحلة جديدة من تاريخ الدراسات الأمنية، وارتبط الاتجاه المعاصر في تحديد مفهوم الأمن بطبيعة التطورات التي حدثت بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي، وانتشار الصراعات الداخلية في بعض الدول، وتزايد مشاكل الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، وكذلك بروز تهديدات غير تقليدية عابرة للدول مثل الأمراض والجريمة الدولية، ومشكلة اللاجئين، وانتهاكات البيئة والإرهاب وغيرها (نفس المرجع: 13).

ويرى جون بيرتون أن مفهوم الأمن قد دخل مرحلة جديدة مع قدوم الثورة المعلوماتية والتكنولوجية، وأن الأمن صار يعرف بمدى القدرة على الحصول أو منع الحصول على مصادر المعلومات المهمة بدلا من تعريفه على أساس أعداد القوات التي يمكن نشرها في اللحظة المناسبة (حيدر، 2004: 48).

ومما لا شك فيه أن تشابك المشهد الدولي وتعقيداته قد ساهم في بلورة تحديات جديدة أدت إلى تشكيل مداخل إضافية سرعت في إيجاد مفهوم أوسع للأمن تتناسب وحجم التحول المتسارع من جهة ويستطيع التكيف مع الرهانات الجديدة التي فرضتها البيئة الدولية من جهة أخرى، فقد وجدت الدولة القومية نفسها في ضوء التحولات الدولية الجديدة أمام تحديات كثيرة ومتعددة (عبد الحي: 85).

ولعل من أبرز هذه التحديات:

1- التطور التكنولوجي في الميدان العسكري وخاصة في مجال السلاح النووي الذي جعل الحياة الدولية تتجاوز مفهوم الأمن التقليدي فأصبح بمقدور التكنولوجيا النووية أن تلغي مفهوم الزمان والمكان في التخطيط الاستراتيجي ومن ثم تهديد أمن أي دولة في العالم.

- 2- إن الأمن الداخلي للدولة أصبح موضع شك كبير لاسيما مع تطور الأقمار الصناعية، حيث يمكن لهذه التكنولوجيا أن تتعرف في كثير من الأحيان على تفاصيل الإمكانيات العسكرية للدول الأخرى.
- 3- التطور التكنولوجي في مجال الأسلحة لاسيما السلاح النووي قد أحدث تغييرا في مفهوم ودلالات الأحلاف العسكرية فلم يعد الانسحاب من الأحلاف يؤدي إلى حدوث خلل استراتيجي في توازن القوى، ولم يعد له تلك القيمة الاستراتيجية التقليدية، فامتلاك دولة سلاح نووي قد يكفيها لتحدي حلف بأكمله.
- وبالمحصلة أدت المتغيرات التي فرضتها البيئة الدولية السائدة إلى تدويل المشكلات الدولية وانعكس ذلك بشكل مباشر على مفهوم الأمن، وأحدث تغييرا ملموسا في الدراسات الأمنية لكي تواكب المتغيرات الجوهرية لتفاعلات النظام الدولي الجديد.

ثانيا: الأمن المعاصر في النظريات السياسية

اتسم مفهوم الأمن المعاصر بناء على متغيرات البيئة الدولية بصيغة التحول ولم يعد يقتصر على مسائل الحدود أو إنشاء ترسانة من السلاح أو التدريب العسكري والمعدات العسكرية، وإنما تعدى هذه المسائل ليشمل قضايا ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية فهو قضية مجتمعية تشمل الكيان الاجتماعي بكافة جوانبه وعلاقاته المختلفة (كامل، 1985: 26)، وقد ظهر اتجاه "نموذج المجتمع العالمي Global society" (Holsti, 1985: 48) الذي يرى أن التهديدات والمخاطر التي تواجه المجتمعات والدول ليست بالضرورة ذات طابع عسكري وإنما هناك تهديدات متنوعة ومتعددة لا تقل أهمية عن التهديد العسكري مثل تلوث البيئة والتضخم السكاني والفقر والتخلف، وقلة الموارد وحقوق الإنسان، وقضايا المرأة وغياب الديمقراطية، والتوزيع غير العادل للثروات، والأمراض السارية وقضايا أخرى كثيرة.

ويعد كتاب "جوهر الأمن" The Essence of Security الذي صدر عام 1968م لوزير الدفاع الأمريكي الأسبق روبرت مكنمارا من أهم الدراسات التي أبرزت المفهوم الاجتماعي للأمن، وركزت على قضية التنمية باعتبارها جوهر الأمن، فقد أوضح مكنمارا في هذا السياق أن الأمن ليس هو المعدات العسكرية وإن كان يتضمنها، كما أن الأمن ليس هو النشاط العسكري وإن قد يشملها، إن الأمن هو التنمية ومن دون التنمية لا يمكن أن يوجد الأمن (مكنمارا، 1970: 125)، والدول التي لا تنمو في الواقع لا يمكنها ببساطة أن تظل آمنة، وتجدر الإشارة إلى أن طرح مكنمارا الذي صدر قبل خمسة عقود قد التقى في بعض جوانبه مع طرح احد ابرز منظري المدرسة الصينية الحديثة "زينغ بيجان" في بداية الألفية الثالثة.

يحاول مكنمارا هنا أن يقيم علاقة تطابق بين الأمن والتنمية، ويعتبر أن الفقر والتخلف هما جذور العصيان والغليان وعدم الاستقرار في جنوب العالم، حيث من الواضح أن الفقر والتخلف يقود إلى التوتر والعنف والتطرف، فلا مجال لتحقيق الأمن إلا بتحقيق التنمية وعليه فالمجتمعات تفقد أمنها كلما عجزت عن تحقيق التنمية التي تمثل مفتاح الأمن القومي (هويدي، 1980: 64). وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن تحقيق العدالة الاجتماعية والعدالة في توزيع الثروة تشكل دعامة أساسية للأمن.

ويعتبر كتاب باري بوزان الشهير المنشور عام 1991م (الناس والدول والخوف) الذي دعى فيه إلى مقارنة قطاع الأمن وتوسيع نطاق التحليل ليشمل القطاعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية (Buzan, 1991: 3). من أهم الكتب التي ورد فيها تعريفات لعدد من المؤلفين وتشمل القائمة عبارات مثل التحرر النسبي من الخوف، والقدرة على مقاومة العدوان الخارجي والتحرر النسبي من التهديدات الضارة وعدم وجود تهديدات لقيم مكتسبة.

ويمكن القول أنه كان لمجمل التطورات والأحداث التي شهدتها العالم منذ نهاية الحرب الباردة ثم ما تبعها من تطورات وتغيرات بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول عام 2001م إلى استخلاص بعض العبر والدروس المتعلقة بموضوع الأمن القومي/الوطني والدولي، ويمكن إجمالها بما يلي (مراد، مرجع سابق: ص11-12):

- 1- تأكيد أهمية الأمن بجوانبه المختلفة وأولوياته في جدول أعمال الإنسان والمجتمع والدولة على حد سواء.
- 2- لا وجود للأمن المطلق والشامل بالنسبة لجميع الدول والشعوب ومن ضمنها الدول الكبرى والعظمى على الرغم مما تملكه من مقومات وقدرات وهيمنة على النظام الدولي.
- 3- تنوع واختلاف مصادر التهديد والمشكلات الأمنية وازدياد عددها لتشمل مجموعات صغيرة وعصابات وأفراد، أصبح بمقدورهم اختراق الأمن والعبث به وتهديده بالنسبة لجميع الدول.
- 4- اتساع نطاق التهديدات الأمنية وازدياد حدة تطورها وذلك بسبب إمكانية ويسر الحصول على أسلحة الدمار الشامل الكيميائية والبيولوجية من قبل الراغبين فيها إذا كانوا قادرين على دفع ثمنها.
- 5- انعكاس سياسات العولمة وتأثيراتها المختلفة على أبعاد الأمن وأهدافه واحتياجاته وتهديداته التي تعولمت بدورها بالنسبة

للدول ذات المصالح والأهداف والسياسات المعلومة وهو ما انعكس بشكل أو آخر على جميع الدول.

6- إمكانية أن تشمل الردود الوقائية والانتقامية جميع مصادر التهديد وليس المسؤولين الفعلين عنها فقط، كذلك المتهمين بإيوائهم أو مساعدتهم.

7- قدرة الدول الكبرى، وكذلك الدول التي تتمتع بدعمها وحمايتها على استخدام قدرتها المادية والمعنوية لتحقيق أهدافها الأمنية، والرد على التهديدات التي تواجهها، وتنفيذ السياسات اللازمة لذلك متذرة بحجج مختلفة، مثل حماية الأمن القومي، وحماية الأمن والسلام الدوليين، أو باستخدام مفاهيم فضفاضه مثل مفهوم الشرعية الدولية ومحاربة الإرهاب.

وقد تميزت هذه المرحلة بتراجع الاهتمام بالأمن القومي، وذلك لاختلال الأسس التي قام عليها، وبسبب تزايد تشابك وترابط الوحدات الدولية على حساب تراجع تفرد الدولة القومية في إدارة العلاقات الدولية، الأمر الذي يدعو إلى التركيز على المجتمع العالمي كبديل للمجتمع القائم على المستوى الوطني، فقد فرضت العولمة تهديدات ومخاطر جديدة، اقتصادية، نووية، بيئية إلخ. إن مثل هذه المخاطر تقع خارج حدود سيطرة الدولة القومية وليس بمقدورها لوحدها معالجتها مما يستدعي ضرورة العمل على مواجهتها على مستوى جماعي وعالمي.

ويتضح مما تم طرحه سابقا أنه أصبح هناك ضرورة وإلحاحا للتأسيس لمفهوم مختلف وجديد للأمن يتجاوز النطاق الضيق لمفهوم الأمن العسكري ليشمل أيضا جميع الجوانب والأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية وبحيث لا يقتصر على حماية أمن الدولة فقط بل يمتد ليشمل حماية المواطن من خلال إيجاد آليات لعمل توازن دقيق بين مقتضيات تأمين الدولة من جهة وتأمين متطلبات حماية الأفراد والمجتمع من جهة أخرى (عودة، 2005: 113).

وفي ضوء التحولات الجارية ظهرت مستويات متعددة للأمن كالأمن الدولي، والأمن الإقليمي والأمن الوطني، ولكن الأكثر أهمية هو بروز مفهوم الأمن الدولي والعالمي بعد نهاية الحرب الباردة الذي يعود إلى تطور أدوات الصراع الدولي ووصولها إلى درجة يستحيل معها على أي دولة أن تضع نفسها بمنأى عن التفاعلات والأحداث الدولية التي تمسها وتمس أمنها الوطني بشكل مباشر أو غير مباشر، فقد أصبح هناك حالة عالمية من الإحساس بالخطر وعدم الشعور بالأمن وبالتالي لابد من عالمية للأمن وجماعية في العمل والتنسيق من أجل تحقيقه وحمايته (الهايب، 1990: 8).

ويعرف الأمن الدولي على أنه وضعا تحدث فيه الأمور في جزء من العالم بحيث لا تؤثر في الناس الذين يعيشون في جزء آخر منه ويعني هذا مثلا، السلامة من تهديد الحرب بين الدول ومن عبور الإرهابيين الحدود الدولية، ومن إسهام الصراعات في مناطق معينة في تقييد التجارة الدولية أو الحد من تدفق الموارد الضرورية كالنفط، ومن الحكومات المضطهدة، ومن الكوارث البيئية أو أي مشكلة أخرى تؤدي إلى تدفق اللاجئين بهجرات جماعية عابرة الحدود، ويمكن إضافة العديد من التهديدات المحتملة الأخرى إلى هذه القائمة (ريتون، 2009: 8).

وقد كان لظهور النظام الدولي الجديد وما تبعه من ظهور أشكال وأنواع جديدة من التهديد ثم اهتزاز الدولة القومية كفاعل أساسي. كما كان معروفا تقليدا في العلاقات الدولية استحقاقات جديدة فرضت ضرورة البحث عن أدوات مفاهيمية جديدة لديها المرونة والقدرة على التعامل مع ما حصل من تطورات جديدة، إذ لم يعد التقسيم التقليدي لأجنحة العلاقات الدولية بين السياسة العليا والسياسة الدنيا كما حددته النظرية الواقعية التقليدية مقبولا، فقد تغيرت الأولويات التي يركز عليها المجتمع الدولي وحدث تراجع في الاهتمام بقضايا كانت تعدّ مهمة أثناء الحرب الباردة التي كانت مرتبطة بطبيعة الصراع الذي كان قائما بين المعسكرين الشرقي والغربي لتحل محله مسائل وقضايا أخرى مختلفة.

فقد أدت تجليات البيئة الدولية الجديدة إلى ضرورة السعي لفهم أفضل للتهديدات والمخاطر التي أصبحت مفروضة على الدول والمجتمعات في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ويمكن بهذا الخصوص أن يوفر نموذج مودلسكي حول مستويات التغيير في السياسة الدولية التي ظهرت في كتابه "الدورات الطويلة في السياسة العالمية" منهجا فعالا ومهما في فهم طبيعة الانتقال وحجم التحولات من السياسات الدولية إلى السياسات العالمية التي أفرزت بدورها قضايا جديدة أمام الأوساط الأكاديمية والسياسية التي تهتم بمجريات وتطورات العلاقات الدولية، تلك القضايا مثل السياسات الدولية المتعلقة بالبيئة، والعلاقات السياسية التي تتخطى الحدود القومية للحركات الاجتماعية والجريمة التي تتحدى الحدود القومية وقضايا حقوق الإنسان واللاجئين والعمال المهاجرين وحتى قضية التفرقة بين الجنسين (الذكور والإناث) (براون، 2004: 264)، وهي في مجملها قضايا تمثل تحديات جوهرية أمام الدول والمجتمعات لابد من مواجهتها والعمل على تجاوزها ويؤكد بول كندي على أهمية الأفكار السابقة، فيقول "أن التحدي السكاني والبيئي أمر حتمي ومفروض على الدولة إذ إنه عندما يولد كل عشر سنوات مليار نسمة لابد من إطعامهم، فإن زيادة

السكان تصبح تحدياً، كما أن ارتفاع نسبة التصنيع مع زيادة عدد السكان في العالم يصبح أيضاً تحدياً لأنها ستزيد من مستوى ثاني أكسيد الكربون في الجو مع مرور الزمن (كنيدي، 1998: 83).

ولم تعد القضايا المطروحة على أجندة ومهمات النظام الدولي الجديد والعلاقات الدولية المعاصرة من صنع الدول وحدها، وإنما ظهرت قضايا ومساائل جديدة ومختلفة فرضتها فواعل دولية أخرى كالمنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية غير الحكومية، وعلى الصعيد الأمني برزت تهديدات أمنية جديدة تقف وراءها أطراف غير الدول مثل الجماعات الإرهابية، وهذا أدى بطبيعة الحال إلى تركيز الاهتمام حول نمطين من القضايا:

القضايا الأمنية: كالإرهاب والبيئة والفقر والتنمية وعلاقات الشمال بالجنوب.

القضايا الإنسانية: المتمثلة في قضايا الهجرة واللاجئين وحقوق الإنسان والتدخل الإنساني.

وقد وضعت صحيفة الأمن الدولي International Security تعريفاً يقدم صورة أوضح لمفهوم الأمن العالمي حيث يقول "يتزايد تعريف الأمم لأنها ليس بالأشكال التقليدية لقواتها المسلحة واقتصادها النشط واستقرار الحكم فيها فقط، بل بشروط أخرى كقدراتها التي كانت في الماضي أقل مركزية كموارد الطاقة والعلم والتكنولوجيا والغذاء والمصادر الطبيعية، لقد فرض الاعتماد المتبادل اهتمامات عبر الأمم كالتجارة والإرهاب والتوريدات العسكرية والبيئة لتكون عناصر رئيسة في الاعتبارات الأمنية في أي مجتمع رفاه ورخاء، ويشتمل الأمن العالمي جميع تلك العوامل ذات التأثير المباشر في بنية نظام دولة الأمة وسيادة أعضائها مع تأكيد خاص على استخدام القوة والتهديد بها وضبطها (س ناي و دوناهيو، 2002: 21)، وتجدر الإشارة هنا إلى الفارق في إيقاع سرعة التغيير في ظواهر المجتمع الدولي وإيقاع القدرة على التكيف مع هذا التغيير المتسارع وهو ما جعل الدول تفقد مكانتها المركزية فبدأت بالتخلي عن مهامها التقليدية خاصة ذات الطابع المدني، وهنا برزت ضرورة مشاركة القوى المدنية في تحديد أمن المجتمع والدولة والأفراد وتغليب المنظور المدني على المنظور العسكري. (Rosenau, 1980)

1. الدراسات الأمنية النقدية:

تعد النظرية النقدية الاجتماعية من أبرز من انتقد النظريات التقليدية التي قدمت الحقيقة باعتبارها مصدراً مسبقاً كقيمة أيديولوجية لتبرير توازنات عالمية معينة، لذلك فهي ترى أن هذه النظريات لا تعدو كونها مجرد غطاء لأيديولوجيات متعددة وتأتي مهمة النظرية النقدية من أجل إسقاط هذا الغطاء من خلال بناء تصور لذلك (حجار، 2007: 304)، إن هذه النظرية تسعى إلى تجاوز الرؤية الأسطورية والمطلقة للواقع الاجتماعي نحو فكر اعتاقي يولي دوراً كبيراً للمعرفة المرتبطة بتحرير الناس من البنى القسرية مثل: العبودية، التسلطية، التمييز العنصري، السلطة الأبوية، الهيمنة الطبقية (قوجلي، مرجع سابق، ص19)، غياب العدالة الاجتماعية الخ.

كما ظهرت النظرية الدولية النقدية التي انطلقت من نقد النظام القائم والتوجه السائد على صعيدي النظرية والممارسة، وقد أدى وصول النظرية الدولية النقدية إلى حقل الدراسات الأمنية مع بداية التسعينات من القرن الماضي إلى صعود ما يسمى بالدراسات الأمنية النقدية ولعل أبرز ما ركز عليه المنظرون بناء على التوسع الأفقي والعمودي في قطاعات ومرجعيات الأمن هو الأفراد كموضوع مرجع للدراسات الأمنية النقدية، حيث تتوفر الرغبة المشتركة لدى النقاد الدوليين في التركيز على الفرد وليس الدولة ذات السيادة، الأمن هو الطرف الذي يتمتع به الأفراد ولهم الأسبقية في تعريف التهديدات أو ما يمكن أن تتضمنه (Krause and willims , 43).

ومن هذا المنطلق يشمل الأمن على حماية الأفراد وترقية حكم القانون لحماية الأشخاص من الاعتداء على بعضهم البعض وكذلك مؤسسات الدولة، وهكذا ينتقل التركيز إلى الأمن الشخصي في مجالات مثل الحرية من التعذيب أو السجن الخاطئ والحماية من العنف والتجريد اليومي إلى درجة أن الدراسات الأمنية النقدية اعتبرت أن انعتاق الأفراد من مصادر الاستبداد والبنى المجحفة القائمة في النظام السائد المتمثل في مؤسسات الدولة يجب أن يكون موضوع الدراسات الأمنية (قوجلي، مرجع سابق: 32-33).

وترفض الدراسات الأمنية النقدية النظرية التقليدية للأمن التي تعرف السياسة على أساس يضع الدولة وسيادتها في مركز الموضوع والسلطة الأخلاقية للدولة، والاعتقاد أن الدولة ينبغي أن تكون المفتاح الحارس لأمن الشعوب، بينما ترى الدراسات الأمنية النقدية كما ذكر كين بوث أن الإنعتاق هو تحرير الناس أفراداً وجماعات من القيود المادية والإنسانية، سواء الفقر، وسوء التعليم، والقمع السياسي، وهلم جرا. الأمن والتحرر هما وجهان لعملة واحدة الانعتاق والتحرر من قيود السلطة وهيمنتها ينتج الأمن الحقيقي، الانعتاق نظرياً هو الأمن. (Booth, Security and Emancipation: 319)، وفي نظر الدراسات الأمنية النقدية بأن

ظواهر مثل الانهيار الاقتصادي والظلم السياسي والندرة والفائض السكاني والتنافس الأثني وكوارث الطبيعة والإرهاب والجريمة والمرض تشكل تهديدات على الأفراد لا تقل خطورة عن تلك الناجمة من الحروب التي تعرف في ذاتها كجزء من مشروع كبير للانعتاق الإنساني (Alker, Emancipation in the Critical Security Studies Project, : 191).

وفي هذا السياق ينظر إلى الفرد كموضوع ومصدر للحقيقة الأمنية، على اعتبار أن أمن الأفراد لا يمكن تأطيره بالمنظور الأمني القومي فهناك حالات كثيرة تتمتع فيها الدولة بالأمن في حين يعيش الأفراد في ظروف يكاد يكون الأمن فيها معدوماً ولذلك ترى الدراسات الأمنية النقدية أن الحقيقة الأمنية لا تكمن في الفرد في سياق الدولة وإنما تتجلى في الفرد عبر الأمن في بعده الذاتي، وبالتالي فإن وضع الأفراد في مركز التحليل الأمني يؤدي إلى ظهور العديد من التهديدات والمخاطر ذات طبيعة مختلفة ومتغيرة من التحديات التي تواجه الفرد مثل العنف الجسدي، الاضطهاد، وتردي الوضع الصحي، والجهل، وانخفاض مستوى المعيشة والبطالة والتهميش والإهانة وغيرها من التهديدات والمخاطر الوثيقة الصلة بالحياة الروتينية للأفراد وهكذا يصبح أمن الأفراد عبارة عن اعتناق من مثل هذه الظروف، وهو ما يعد كفاح مستمر ضد اللا أمن (قوجيلي، مرجع سابق: 53-58).

وتجدر الإشارة إلى أن الدراسات الأمنية بعد الحداثة قامت بإعادة فحص الكثير من القضايا التقليدية في العلاقات الدولية ومن أهمها مفهوم الأمن، ومصطلح ما بعد الحداثة يشير إلى حقبة العصر بعد الحديث أو الحركات الصاعدة كرد فعل على الحداثة التي تتضمن إعادة النظر في الفرضيات الحداثية حول الثقافة والهوية والتاريخ واللغة (قاموس ويبستر).

وقد ساهمت المفاهيم النقدية لما بعد الحداثة في وضع تصور لمفهوم الأمن وحقل الدراسات الأمنية، وتعدّ قضايا العنف والسيادة والهوية من أكثر القضايا التي تناولتها الدراسات الأمنية بعد الحداثة، وعلى الرغم من محاولة الحداثيين فحص وكشف العلاقة الموجودة بين العنف ووجود الدولة السيادية، إلا أنهم لم يهتموا الدور الذي تقوم به الحدود ومنطق السيادة في حماية الأفراد والجماعات من الانتهاك والعنف (Campbell, 1994: 455-84)، وذلك لاعتبارهم بأن السيادة والحدود تبقى مصدر الأمن ليس فقط من التهديدات التقليدية الناجمة عن غزو الدول الأخرى وإنما من التهديدات الجديدة التي لا تعترف بهذه السيادة مثل الهجرة والجريمة والإرهاب وغيرها. ومن هنا تصبح السيادة معادلة هي أمننا نحن المواطنين مقابل أمنهم هم المهاجرين واللاجئين.

وتبحث ما بعد الحداثة عن بديل للخطاب الأمني التقليدي هو خطاب أمني جماعي يركز على متغيرات التعاون والسلام والعدالة والفهم المشترك، بالإضافة إلى التركيز على القضايا الأمنية الجديدة التي أهتمها التقليديون، لذلك يرى أنصار ما بعد الحداثة كل شيء قابل للتفسير والتأثير من الأمن والقوى والفوضى والنظام الدولي بل وحتى التاريخ الذي يفترض أنه مسار تطوري من الأحداث المتعارف عليها.

وحاول ما بعد الحداثيون تطوير أجندة بحثية أمنية جديدة تختلف عن تلك التي تناولتها الأطر النظرية التقليدية، وذلك بإعادة تفكيك المسلمات التقليدية في النقاش الأمني كمسلمة الفوضى في النظام الدولي ومسلمة القوة في توجيه سلوك الدول (Grondin, 2004: 9).

وفي سياق الدراسات الأمنية النقدية ركزت مدرسة باريس على الطبيعة الجديدة والمتغيرة للعنف السياسي وبدلاً من الاهتمام بمسألة الحرب وهو ما بعد التمثيل الكلاسيكي للعنف بمستوياته الدنيا والأقل علنية مثل الجريمة والتصفية والتعذيب والاختطاف مع التركيز أيضاً على التهديدات الناجمة عن انعدام الأمن المجتمعي مثل قضايا الهجرة والجريمة المنظمة وظواهر الاحتجاج والشغب ومراقبة الحدود ونقاط العبور، وقد أدى كل ذلك مع بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين إلى ظهور خارطة معرفية جديدة للأمن العالمي ذات أبعاد متداخلة ومعقدة، فقد أدت كثافة العولمة الأمنية غير المسبوقة إلى تصاعد فكرة عالمية انعدام الأمن المنسوبة إلى تطور تهديدات الدمار الشامل والإرهاب والجريمة المنظمة وانتشار الأوبئة والأمراض وأعمال الشغب واللاتظام حيث تفرض هذه العولمة الأمنية إلغاء الحدود الوطنية وتلزم جميع الفواعل في المجتمع الدولي بضرورة التعاون، كما أنها تلغي التمييز التقليدي الموجود بين ظواهر الحرب والدفاع والاستراتيجية، وظواهر أخرى كالجريمة والأمن الداخلي والنظام العام وتحقيقات الشرطة (Bigo, 2006: 5-6).

كما ذهب أنصار مدرسة باريس في تطوير مفهوم جديد لمفهوم الأمن إلى ضرورة التخلي عن التمييز التقليدي بين الأمن الداخلي والأمن الخارجي حيث يوجد أصل هذا التمييز في فكرة الدولة ذات السيادة وطريقة التنظيم البيروقراطي المرتبط بها، فطبيعة التهديدات الأمنية الجديدة جعلت مفهوم الدولة في نظرهم غير قادر على التكيف مع الأجواء المتوترة بين مهنيي السياسة والقضاة والشرطة والعسكر، وبناء عليه ترى مدرسة باريس أن الدمج بين الأمنين الداخلي والخارجي شرط ضروري لكي يمارس الحقل الأمني تأثيراته، يؤدي دمج كل من الاثنين إلى توسيع أنشطة الأمن الداخلي بتصدير أساليب الشرطة إلى السياسة العالمية،

وبالمقابل سيتم إقصاء الطابع المحلي للأمن الخارجي بإقصاء الطابع الروتيني للعمليات العسكرية في الساحة الوطنية. ويرى أنصار مدرسة باريس أن الحقل الأمني لا يؤسس على ممارسة القوة أو الإكراه فقط ولكن يؤسس على قدرة الفواعل على إنتاج البيانات والمعلومات التي تبنى عليها الحقائق والاستراتيجيات الأمنية (Bigo, 2006: 21). ووافق تلك التطورات التي أصابت مفهوم الأمن آراء أخرى ترى أن تركيز الأمن في الدولة ذات السيادة أصبح غير منسجما مع البيئة الدولية الصاعدة، حيث إن التهديد لم يعد موجهاً إلى بقاء الدول واستقلالها كما كان في السابق وإنما أصبح موجهاً إلى الجماعات الاجتماعية مثل الأقليات والمهاجرين واللجئين وغيرهم من الفواعل تحت الوطنية. إن تزايد الضغوط المجتمعية بسبب التدفق المستمر للمهاجرين إلى أوروبا وانتشار الإرهاب داخل الدول أدى إلى صعود خطاب أمني يركز بشكل أساسي على المجتمع بدلاً من الدول، ففي حالات كثيرة تشكل مسألة شراء السلاح وتجميع القوة أو خطر الحرب المحتملة تهديداً لأمن المواطنين أكثر من العدو الخارجي المفترض. (Jones, 1995: 310).

2. الأمننة كأجندة جديدة للدراسات الأمنية:

برز مفهوم الأمننة أو نظرية الأمننة بقصد إظهار الطابع الأمني، وهذا المفهوم يشير إلى أن التهديد لا يقتصر على الجوانب المادية الملموسة فقط مثل السلاح وسلوك الاعتداء، وإنما التهديد علاقة اجتماعية في الأساس لا يظهر إلا بظهور علاقة العداء، وكذلك من خلال اعتبار فاعل أو قضية معينة كتهديد يعود أساساً لطريقة الحديث عنها من طرف الفواعل الأمنية أو الجمهور، فالأمن هو نتاج الأحاديث المتداولة والمنهجية في المجتمع. إن توسيع مفهوم الأمن على أساس تصنيف بعض القضايا بأنها أمنية يعني ذلك أن هناك أهداف سياسية يراد تحقيقها، ويتم التركيز على أهميتها وإحاطتها وإضفاء الطابع الأمني عليها وإقناع صناع السياسات باعتبارها أنها تشكل مسائل تمس الأمن القومي والدولي، كقضايا الهجرة واللجوء التي أخذت تحظى بالآونة الأخيرة بأهمية أمنية كبيرة.

إن الأمن وفق هذا المنظور لا يعني غياب التهديد الفعلي المادي أو الملموس ولكن يشير إلى أن الحديث السائد في المجتمع يجب أن يكون خالياً من عمليات الأمننة التي تعني إعطاء الصفة الأمنية إلى قضية لم تكن تعدّ كقضية أمنية في السابق، وبعبارة أخرى هي النظر إلى بعض القضايا أو الفواعل كتهديد أمني على أنه لم يكن كذلك قبل الحديث عنها بهذه الطريقة الأمنية، وهناك من يشير إلى حالة الجالية الإسلامية في الولايات المتحدة، حيث كان ينظر لهم قبل أحداث 11 سبتمبر عام 2001 على أنهم مواطنون أمريكيون متساوون في الحقوق والواجبات ولكن الأمر اختلف بعد هذه الأحداث وأصبح ينظر إليهم على أنهم يشكلون تهديد محتملاً للأمن القومي الأمريكي وتم ربطهم بالإرهاب، علماً بأن الجالية المسلمة لا تشكل تهديداً للأمن القومي الأمريكي من الناحية الفعلية إلا أن انتشار الحديث والشائعات داخل المجتمع الأمريكي التي أخذت تتحدث عن صراع الحضارات والحروب الصليبية، وتحدثت عن المسلمين بوصفهم جماعات دينية متطرفة ورجعية وحاكمة على أمريكا، جعلهم يعتبرون تهديدات أمنية (قوجلي، مرجع سابق : 85-86)، وكذلك ينطبق الحال على مشكلة المهاجرين العرب في أوروبا فقد كان ينظر إليهم في السابق على أنهم مواطنون أو عمالة باعتبارهم جزءاً طبيعياً من المجتمع، ولكن مع تزايد المشاكل المرتبطة بهذه الفئة وعدم اندماجهم الكامل في المجتمعات المستقبلية وتدني مستوى معيشتهم وتعليمهم وتركزهم في أماكن معينة في ضواحي وهوامش المدن، وانتشار حالات الجريمة فيها أدى إلى تغيير النظرة إليهم، ثم تم ربطهم بالإرهاب مما جعل هذه الفئة تتحول إلى تهديد هوية واستقرار المجتمعات المستقبلية، ومما ساعد في ذلك صعود التيارات القومية المتطرفة في بعض الدول الأوروبية مثل فرنسا وهولندا والدنمارك التي أعلنت العداء للمهاجرين العرب.

وقد أدى ذلك إلى انتشار ظاهرة الإسلام فوبيا والخوف من المسلمين في الولايات المتحدة وأوروبا وأنهم خطر يمكن أن ينتشر، وهكذا نمت أمننة المسلمين والمهاجرين العرب، وتكمن خطورة عملية الأمننة في أن الدافع وراءها يكون إعطاء الحكومات الحق في استخدام الإجراءات الاستثنائية وغير العادلة للتعامل مع القضية وإخضاعها لإجراءات وسياسات الطوارئ، ومن هذا المنطلق يمكن اعتبار أمننة المسلمين في الولايات المتحدة والمهاجرين في أوروبا مجرد ذريعة لنقل قضيتهم من إطار السياسات العادية والإجراءات الاعتيادية التي يتم التعامل معهم على أساسها وفق قواعد المساواة التي تكفلها دساتير تلك الدول إلى التعامل معهم وفق سياسات وإجراءات استثنائية وغير عادية، واستعمال الإجراءات الاضطرارية وربما القمعية ضد المشتبه بهم مثل المراجعة المستمرة والتفتيش العلني والاستجواب الدوري والإيقاف رهن التحقيق والمراقبة الدورية (نفس المرجع، ص 88).

إن استخدام أسلوب الأمننة ضد المسلمين والمهاجرين مكن أن ينتقل إلى كثير من القضايا والفواعل الأخرى مثل قضايا البيئة والعنف ضد النساء والأطفال والتمييز العنصري وغيرها من القضايا التي كان ينظر إليها في السابق على أنها قضايا عادية

وظواهر طبيعية أو مشاكل اجتماعية قبل أن يتم تحويل النظر إليها كتهديدات أمنية.

إن انتشار ظاهرة الأمتنة من خلال توجيه السياسة إلى أمتنة المزيد من القضايا تشكل ظاهرة سلبية ضد المجتمع والأفراد لأن ذلك يعني المزيد من تقليص وتضييق الحريات ويشجع على التمييز بين فئات المجتمع بل إنه يعطل الحياة الديمقراطية التي كانت تتمتع بها المجتمعات، ولذلك فإن أصحاب المدرسة الأمنية النقدية وخاصة مدرسة كوبنهاجن تنتقد صياغة القضايا من الناحية الأمنية وتدعو إلى بناء استراتيجية مضادة تسعى إلى نزع الأمتنة بحيث تعود القضايا المؤمتنة من الوضع الاستثنائي الذي أصبحت فيه إلى التعامل معها في إطار السياسة العادية ليتم التعامل معها وفق التقاليد الديمقراطية المتعارف عليها.

3. الدراسات الأمنية البديلة لنظرية السلام الديمقراطي:

ظهرت نظرية السلام الديمقراطي ضمن حقل بحوث السلام وقامت بإلحاق الأمن إلى المفهوم الأوسع للسلام على اعتبار أن كليهما نتيجة محتملة للديمقراطية، ويرى أنصار السلام الديمقراطي أن الديمقراطية ليست مرتبطة بغياب الحرب وانتشار السلام وإنما بمفهوم الأمن مباشرة فهم يتجهون نحو توسيع مفهوم السلام ليشمل في إطاره مفهوم الأمن (Buger and villumsen, 2016: 5-12).

تطلق نظرية السلام الديمقراطي من فكرة أساسية تقول أن الدول الديمقراطية لا تحارب بعضها البعض، كما أن جميع قادة الدول الديمقراطية أو غير الديمقراطية يعطون الأولوية للتمسك بمواقعهم في القيادة (Ray, 2003: P213)، ويفترض علماء نظرية السلام الديمقراطي بأن القادة في جميع الدول سواء الديمقراطية أو الأوتوقراطية والزمير العسكرية والحكومات الملكية وغيرها من أشكال الحكومات، يتحدد سلوكهم بدافع تحقيق المصلحة العالمية وهي الرغبة في البقاء في السلطة أو المكتب وهذا بطبيعة الحال يحتم عليهم الحرص على تعزيز فرصهم الخاصة للاستمرار في مواقعهم القيادية من خلال العمل على تفادي التشويه الاقتصادي أو كارثة الهزيمة العسكرية (Mesquita, 2002: 559-560).

أما في تفسير كيف تكون الديمقراطية سببا للسلام يقول منظرو السلام الديمقراطي أن الديمقراطية هي عبارة عن المتغير المستقل والسلام هو المتغير التابع، ولكن ليس بالضرورة أن تؤدي الديمقراطية إلى السلام وإنما يمكن أن يكون مسار التأثير معاكس بمعنى أن السلام يؤدي إلى الديمقراطية (Owen, 1994: 87-125).

تقدم نظرية السلام الديمقراطي تعريفا لمفهوم الديمقراطية من خلال مؤشرات عدة هي: الانتخابات التنافسية، والتصويت الموسع، والحقوق المدنية، وحرية الصحافة وغيرها. ومن خلال هذا التعريف فإن الديمقراطية تمارس في نظريتها تأثير التقارب القيمي بين الدول الديمقراطية، ويؤدي ذلك إلى نوع من التقارب في سلوكيات وتوقعات هذه الدول الديمقراطية حول الكثير من القضايا (Ray, 1998: 32)، وكنتيجه لذلك كانت الديمقراطية أكثر احتمالا للتحالف فيما بينها أكثر من الدول الأخرى.

والخلاصة في رأي هذه النظرية أن الاشتراك في المعايير الديمقراطية يؤدي إلى تحقيق سلام بين الديمقراطيات لأن القادة والنخب السياسية في هكذا دول يستخدمون الأدوات التفاوضية والآليات القانونية كالقضاء والتحكيم والوسائل السلمية لتسوية نزاعاتها.

ثالثا: مفهوم الأمن المتكامل

لقد كان للحروب والصراعات بأنواعها المختلفة وما خلفت من انعكاسات وأثار سلبية على البشرية هي الدافع الرئيسي في البحث عن مصادر تهديد الأمن الإنساني، ففي ضوء التطورات الدولية والإقليمية والتغير في طبيعة القضايا الأمنية ومصادر التهديد الجديدة، فقد أصبح الاهتمام ينصرف إلى قضايا وأولويات مختلفة عما كان عليه الوضع في السابق.

فقد شهدت العقود الماضية دعوات كثيرة لإعادة تفسير الأمن الدولي بحيث ينقل النقطة المرجعية بعيدا عن الدولة القومية حتى يصل بها إلى مستوى الفرد وهو ما أدى إلى ظهور مفهوم الأمن الإنساني في مقاربة تدعو إلى أن يكون الأفراد وليس الدول هم الشغل الشاغل لسياسات الأمن الدولي على اعتبار أن الدول موجودة أصلا لخدمة الأفراد وليست هي هدفا بحد ذاتها، بالإضافة إلى أن تحسين مستوى حياة الأفراد بالحد من الفقر وحماية حقوق الإنسان وغيرها يمكن أن يؤدي إلى معالجة الأسباب الجذرية للصراع الدولي.

فقد ظهر العديد من التعريفات التي تتعلق بمفهوم الأمن الإنساني كأحد الأبعاد الجديدة والمهمة للأمن، وعلى الرغم من تعدد وتنوع هذه التعريفات، إلا أن هناك اتفاق على أن وحدة التحليل الأساسية للمفهوم تتمثل في الإنسان الفرد بدلا من الدولة ومؤسساتها المختلفة، ويعد تقرير التنمية البشرية لعام 1994 الوثيقة الرئيسية التي اعتمدت مفهوم الأمن الإنساني تحت الإطار المفاهيمي للأمن وكانت هذه نقطة البداية لإطلاق مفهوم الأمن الإنساني (الأسطل، 2013).

ينظر إلى الأمن الإنساني على أنه مفهوم شامل وأوسع من مجرد غياب العنف والصراع، ولكنه يمتد ليشمل حقوق الإنسان والحكم الرشيد والحصول على التعليم والرعاية الصحية وحماية أمن كل فرد في المجتمع وتحقيق النمو الاقتصادي، ومنع نشوب

الصراعات، ويعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP الأمن الإنساني بأنه "تحرير الإنسان من التهديدات الشديدة والممتدة زمنياً وواسعة النطاق التي تتعرض لها حياته وحيثيته".

وتعرف خديجة أمين الأمن الإنساني بأنه "جوهر الفرد إذ يعنى بالتخلص من كافة ما يهدد أمن الأفراد السياسي والاقتصادي والاجتماعي من خلال التركيز على الإصلاح المؤسسي وذلك بإصلاح المؤسسات الأمنية القائمة، وإنشاء مؤسسات أمنية جديدة لمواجهة كل ما يهدد الإنسان (أمين، 2009: 44) وتعرف اللجنة الدولية للصليب الأحمر الأمن الدولي الإنساني بأنه "مجموعة من القواعد الدولية المستمدة من الاتفاقيات أو العرف الرامية على وجه التحديد إلى حل المشكلات الإنسانية الناشئة بصورة مباشرة من النزاعات الدولية وغير الدولية، التي تقيد استخدام طرق وأساليب الحرب التي تروق لها أو تحمي الأفراد والأشخاص الذين تضرروا أو قد يتضررون بسبب النزاعات المسلحة. (الوحيدي، 1998: 319-320).

لقد ساهم الخبير الاقتصادي لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP محبوب الحق وهو وزير خارجية باكستان السابق في إثراء النقاش حول موضوع الأمن الإنساني إذ أكد محبوب الحق أن محور الأمن يجب أن ينتقل إلى ضمان أمن الأفراد من مخاطر متنوعة على رأسها الأمراض والإرهاب والفقر والمخدرات ووجود نظام عالمي غير عادل، وذلك عن طريق تحقيق التنمية وإصلاح المؤسسات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة والمنظمات الاقتصادية العالمية، وذلك عبر شراكة حقيقية بين جميع دول العالم. (العازمي، 2012: 4).

ويتضح أن الاهتمام المتزايد بالأمن الإنساني برز بسبب تعدد وتنوع التهديدات وتطورها بعد انتهاء الحرب الباردة داخل الدول لأسباب تتعلق بالبيئة والنزاعات الداخلية داخل الدول ذات التنوع العرقي والديني والاقتصادي، ومع تناقص الحروب الخارجية وإدراكاً من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمخاطر الهائلة على الأمن الإنساني في القرن الحادي والعشرين، التي ستصيب الأفراد في الدول الغنية والفقيرة على حد سواء، لذلك أوصى تقرير التنمية البشرية لعام 1994 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بضرورة التخلص من كافة ما يهدد أمن الأفراد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، من خلال التركيز على الإصلاح المؤسسي وذلك بإصلاح المؤسسات الأمنية القائمة وإنشاء مؤسسات أمنية جديدة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، مع البحث عن سبل تنفيذها وقد حدد تقرير التنمية البشرية لعام 1994 أربع خصائص مهمة للأمن الإنساني (عرفة، 2010).

1. الأمن الإنساني شامل عالمي، فهو حق للإنسان في كل مكان.
 2. مكونات الأمن الإنساني متكاملة يتوقف كل منها عن الآخر.
 3. الأمن الإنساني ممكن من خلال الوقاية المبكرة وهي أسهل من التدخل اللاحق.
 4. الأمن الإنساني محوره الإنسان ويتعلق بنوعية حياة الإنسان في كل مكان.
- كما أكد تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن تحقيق الأمن الإنساني هو شأن عالمي، وأنه إذا تعرض أمن الفرد لأي خطر في أي مكان في العالم فمن المرجح أن يفرض ذلك تأثيرات خارج حدود الدولة.

رابعاً: المدارس الشرقية:

فقد ظهرت بعض المدارس غير الغربية وقدمت وجهات نظر مختلفة حول موضوع الأمن، حيث قدم عدد من المفكرين تصوراً وجديداً حول هذا المفهوم، تجدر الإشارة إليه والاهتمام بما طرحه هؤلاء المفكرين، وتالياً عرض لأهم هذه الأفكار لابد من الإشارة إلى أن الاهتمام بمفهوم الأمن وتطوره لم يعد حكراً على المدارس والنظريات الغربية وإنما انتقل الاهتمام بهذا المفهوم إلى مناطق أخرى من العالم وهي الصين وروسيا واليابان.

نظرية الصعود السلمي الصيني: (باكير، 2011)

برز الاهتمام الصيني بهذا المفهوم مع بدايات الألفية الحالية، إذ نظرية الصعود السلمي تمت صياغتها في العام 2003م من قبل الاستراتيجي الصيني المستشار السياسي "زينغ بيجيان" - الذي ورد اسمه في المرتبة 44 في قائمة أفضل 100 مفكر عالمي التي أصدرتها مجلة "فورين بوليسي" في ديسمبر/كانون الأول 2010- لقد حاول "بيجان" من خلال طرحه لهذا المفهوم طمأنة المجتمع الدولي إلى أن عودة الصين إلى الساحة العالمية لاعبا أساسيا لن تغير من هيكل النظام الدولي أو تهدد أمنه واستقراره كما يحصل في العادة عند بروز قوى دولية جديدة أو عودة قوى قديمة.

قسمت هذه النظرية الداخل الصيني إلى تيارين حيث لم تحز على اتفاق تام حولها، إذ عارضت بعض الفئات استخدامهما، فيما تحفظت أخرى عليها، ولا سيما تيار الرئيس "يانغ زيمين" أو ما يعرف بالتيار القومي البراغماتي، وذلك لأسباب عديدة أبرزها أن

المفهوم يتضمن مصطلح "الصعود"، والإشارة إلى "الصعود الصيني" أمر قد يثير مخاوف الآخرين بحد ذاته بغض النظر عما إذا ما طرح من باب كونه سلميا أم لا.

وطرح هذا التيار في المقابل استبدال مفهوم "الصعود السلمي" بمفهوم "السلام والتنمية" الذي يعود في جذوره إلى الإستراتيجي الصيني "دينغ سياو بينغ" مهندس سياسة الانفتاح والتحديث الثقافي والاجتماعي والاقتصادي للصين المعاصرة منذ العام 1978م، وهي السياسة الأولى التي دفعت الصين إلى المسرح العالمي ولا سيما من الناحية الاقتصادية، من أقوال "دينغ" المأثورة "علينا أن نراقب بروية وأن نحسن موقعنا ونتعامل مع الأحداث بهدوء، وأن نخفي طاقتنا وننتظر وقتنا ونكون جيدين في المحافظة على البقاء بعيدا عن الأضواء، وألا ندعى القيادة مطلقا". ومن هذا المنطلق رأى التيار القومي البراغماتي أن توجه "دينغ" لا يزال يشكل أساسا متينا يجب الاعتماد عليه في المقابل أصر التيار القومي الواقعي أي تيار "هو جينتاو" على أنه لا داعي لإخفاء طموح الصين في الصعود على الساحة العالمية قوة كبرى، فالمهم ليس الحديث عن صعود الصين أو عدمه، لأن الجميع يستطيع أن يرى أن الصين تصعد اليوم في النظام العالمي وإن لم يكتمل سياق صعودها كليا بعد، لكن الأهم أن يتم إقناع القوى الرئيسية في النظام العالمي بأن الصعود الصيني لن يهدد موقعهم على الساحة العالمية أو مصالحهم القائمة.

ومع خروج "يانغ زيمين" نهائيا من السلطة نهاية العام 2004م، استتب الأمر لـ "هو جينتاو" وفريقه بشكل كامل، وسرعان ما عاد مفهوم "الصعود السلمي" إلى الواجهة، في إشارة واضحة إلى انتصار فريق الرئيس الجديد في النقاش الإستراتيجي حول المفهوم. حيث أصبح مفهوم "الصعود السلمي" مكونا رسميا من مكونات سياسة الصين الخارجية، وذلك في عدة مناسبات، لعل أبرزها دورة المجلس الوطني لنواب الشعب الصيني في مارس/آذار من العام 2004م، حيث اقترح أن يتضمن مفهوم "الصعود السلمي" الإشارة إلى خمسة عناصر رئيسية، هي:

- أن تستفيد الصين من السلام العالمي لتعزيز التنمية في البلاد، في مقابل أن تساعد هي على تحصين السلام العالمي من خلال ما تحققه من تنمية.
 - الاعتماد على قدرات الصين الذاتية فقط وعلى الجهد الكبير والمستقل المبذول من قبلها.
 - الاستمرار في سياسة الانفتاح والقواعد الفاعلة للتجارة الدولية والتبادل التجاري كضمان لتحقيق هذا الهدف.
 - الأخذ بعين الاعتبار أن تحقيق هذا المفهوم "الصعود السلمي" سيتطلب أجيالا متعددة وسنين طويلة.
 - لن يتم الوقوف بطريق أي دولة أو تعريض أي دولة أخرى للخطر كما لن ينجز الهدف الصيني على حساب أي أمة.
- تولى "زينغ" فيما بعد التسويق للمفهوم ومضمونه على المستوى الدولي، وقام بشرح وجهة النظر الصينية للعالم الغربي، خاصة في مقال له نشر في مجلة "فورين أفيرز" في سبتمبر/أيلول 2005، وحدد فيه ثلاثة تحديات رئيسية ستواجه بكين في المستقبل، وهي:

- ❖ النقص في الموارد الأولية الوطنية اللازمة لإشباع حاجات البلاد في طريقها للصعود العالمي.
- ❖ الموازنة بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما لا يؤدي إلى فجوة تدفع الصين إلى الانهيار.
- ❖ التحدي البيئي الذي يشكل عقبة أساسية في وجه تحقيق التنمية الصينية المستدامة.

وقد تبنت القيادة الصينية المفهوم رسميا لأول مرة في منتدى آسيا والمحيط الهادئ (APEC) الذي عقد في كوريا الجنوبية نهاية العام 2005م، حيث شدد المسؤولون على أهمية الصعود السلمي في سياسة الصين وعلى أنها لا تزال دولة نامية تحتاج إلى الكثير لتتحول إلى قوة عالمية.

الأوراسية الجديدة: (خشيب، 2018:104-108)

أما في روسيا الاتحادية فإن ملامح هذه النظرية برزت إلى الوجود على يد المفكر الاستراتيجي "الكسندر دوغين" الذي يحظى بتأييد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لأفكاره ويتفق مع محاور نظريته السياسية منذ وصوله للحكم في العام 1999م، تتضح معالم النظرية الأوراسية في مقال دوغين (حرب القارات) الذي نشر في العام 1991م، تهدف النظرية إلى دفع روسيا السعي لخلق مراكز قوى جديدة عبر إنشاء كيانات كبرى عبر شبكة من التحالفات بين عدد من الدول لمواجهة الهيمنة الأمريكية على العالم ومن أبرز هذه الدول: - اليابان، تركيا، إسرائيل، الهند، إيران التي يعتبرها دوغين أهم حلفاء روسيا على الإطلاق وحجر الزاوية لتحالفات روسيا في أوراسيا، يرى انه على دول آسيا أن تشكل إمبراطوريات قوية نووية بمساعدة روسية لمواجهة العدو المشترك الولايات المتحدة الأمريكية.

إذ يؤكد دوغين في كتابه "النظرية السياسية الرابعة" على إخفاق المشروع الحداثي الغربي وما أنتجه من أيديولوجيات رئيسية:

الليبرالية، الشيوعية، الفاشية، التي لم تتمكن من تحقيق الرفاهية والسلام للإنسان، لقد عمد دوغان إلى صياغة نظرية سياسية رابعة تؤمن بعالم تعددي وأخلاقي، يعترف بالشعوب الأخرى وحريتها بعيداً عن القيم المركزية الغربية، عبر تعزيز ماضي الشعوب لكبح الحداثة حيث تعمل روسيا على إنشاء أيديولوجية خاصة بها لقوى القارة الأوراسية (روسيا، الصين، الهند، إيران) لمواجهة القوى الأطلسية الاحتكارية.

حيث يتوجب على روسيا التي مرت بمرحلتى الشيوعية والليبرالية، الدخول في مرحلة جديدة تعتمد على رؤية سامية تعم الفضاء الأوراسي الواسع، والسعي على إحداث تغيير عالمي على أسس أخلاقية جديدة وليس على قيم مادية استهلاكية برجوازية. ولتحقيق هذا الأمر، يسعى دوغان إلى الترويج لثورة روسية وطنية محافظة، تتصف بالجمع بين الأصالة والوفاء للتقاليد والأخلاق الوطنية من جهة والبرنامج الاقتصادي اليساري الذي يقضي بالعدالة الاجتماعية والحد من فوضى السوق والتخلص من عبودية الفوائد وحظر المضاربة في البورصة والاحتكارات وانتصار العمل النزيه على السعي إلى كسب المال من جهة أخرى.

ويقول في تعريف الأوراسية بأنها فلسفة سياسية مع ثلاثة مستويات (خارجية ووسطى وداخلية)، فعلى المستوى الخارجي، تشتمل هذه النظرية على عالم متعدد الأقطاب، أي هناك أكثر من مركز دولي لصنع القرار، أحدها الأوراسيا التي تضم روسيا ودول الإتحاد السوفيتي السابق. ويتابع "دوغان": "الأوراسية على المستوى المتوسط، تقول بالنقاء دول الاتحاد السوفيتي، إلى جانب نموذج عابر للحدود، أي تشكيل دول مستقلة. أما على مستوى السياسة الداخلية، فهي تعني تحديد الهيكل السياسي للمجتمع وفقاً للحقوق المدنية، وعلى أساس أقسام من نموذج الليبرالية والقومية".

هذه المستويات الثلاثة في فلسفة الأوراسية هي التي يتشكل على أساسها نوع واحد من السياسة الخارجية فقط، وهي سياسة مستقلة عن العولمة، والعالم الأحادي القطب والقومية والإمبريالية والليبرالية. ولهذا تعدّ الأوراسية بشكل عام نموذجاً فريداً للسياسة الخارجية.

نهاية الدولة القومية (كينيش أوهمي):

يلقي الضوء على عالم جديد تقوده الشركات المتعددة الجنسيات والبرامج الاقتصادية الجديدة وليس الدول التقليدية، و يعد "كينيش أوهمي" في كتابه "نهاية الدولة الوطنية من أبرز ممثلي هذا الاتجاه، وفي هذا الصدد يؤكد "أوهمي" مدى تأثير العولمة على الدولة الوطنية بقوله أن "المحددات الخارجية للقرار السياسي تفوق وبشكل مضطرب المحددات الداخلية، وهو الأمر الذي يعني أن الدولة تتحول بشكل تدريجي من متغير مستقل إلى متغير تابع في التفاعل الدولي"، وهكذا فحسب "أوهمي" أن العولمة فرضت تحدياً كبيراً على الدولة الوطنية وسيادتها وهويتها الوطنية واستقلالها السياسي، وذلك بنقل جزء كبير من سلطتها إلى مؤسسات ومنظمات فوق وطنية. (جندلي، 2010: 7)

يرى أن المنظمات غير الحكومية والشركات المتعددة الجنسيات سوف تحل تدريجياً محل الدولة، بسبب التقدم الثقافي وزيادة الإنتاجية و الحاجة إلى أسواق أوسع ، ومنه نهاية النظام الوستقالي وتقليص تدريجي لدور الدولة كمحرك أساسي لدواليب الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بما يؤدي إلى اختفاء مفهوم السيادة، ثم الدولة القومية ذاتها في مرحلة الحقبة وستكون الوظيفة الجديدة للدولة خدمة المصالح المسيطرة وهي في الأساس مصالح الشركات العملاقة.

أن التحولات العديدة و المهمة التي طرأت على النظام العالمي خلال العقود القليلة الماضية ،و التي ازدادت حدة من أوائل العقد الحالي ،قد أثرت بدرجة كبيرة على مضمون مبدأ السيادة الوطنية و نطاق تطبيقها ،بحيث أدت إلى ما يطلق عليه اليوم) المجتمع العالمي(Word Society الذي أصبح فضاء جديدا لا يضم فقط الدول وإنما أصبح يضم مؤسسات غير حكومية، وفي هذا المجتمع العالمي تسري التغيرات المتنوعة بسرعة البرق بحكم ثورة الاتصالات الكبرى التي تتمثل في البث الفضائي التلفزيوني وشبكة الانترنت . واتساق مع ذلك فقد ذهب جانب من الباحثين إلى القول، وعلى سبيل القطع، إن فكرة السيادة الوطنية قد أضحت شيئاً من الماضي، وإن التطورات المستحدثة في إطار منظومة العلاقات الدولية تجاوزت هذه الفكرة تماماً، لذلك لم يجد هذا الفريق من الباحثين حرجاً من التحدث صراحة عما سمي بنهاية السيادة.

الخاتمة:

بعد العرض الموجز لتطور مفهوم الأمن، من الواضح أن التحولات التي أحدثتها الحرب الباردة في هيكليّة النظام العالمي كان لها أبرز الأثر في تغيير وتنوع الفواعل الدولية التي نتيجة لها أصبح هناك تحولات وتطورات في مفهوم الأمن وانتقل من مفهومه العسكري إلى مفهوم واسع له أبعاد وجوانب متشابكة ومعقدة ويشتمل على قضايا ومسائل متنوعة، وقد أخذت قضايا إنسانية تحتل مكانة مهمة في أجندة الأمن الدولي، فقد توسعت قطاعات الأمن لتشمل بالإضافة إلى القطاع العسكري القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وإذا حاولنا تطبيق مفهوم الأمن الدولي الذي يعني ضمناً أن ما يحدث من تطورات ومتغيرات في جزء من العالم أصبح بالضرورة يؤثر في حياة المجتمعات والناس الذين يعيشون في أجزاء أخرى، ويعني هذا مثلاً أن الكف والابتعاد عن تهديد الحرب بين الدول منع عبور الإرهابيين الحدود الدولية، وإسهام الصراعات في مناطق معينة في تقييد التجارة الدولية أو الحد من تدفق الموارد الضرورية كالنفط، والاضطهاد الذي تمارسه الحكومات بحق شعوبها، وما يحدث من كوارث البيئية أو أي مشكلة أخرى تؤدي إلى تدفق اللاجئين في إطار هجرات جماعية عابرة للحدود، هذا بالإضافة إلى العديد من التهديدات الأخرى المحتملة، فإن ذلك سيؤدي إلى حدوث فجوة كبيرة بين إمكانية عزل أي جزء من العالم بحيث لا يتأثر بما حدث أو يحدث في الجزء الآخر من العالم، لذلك إن ظاهرة الاعتماد المتبادل المركب الذي أخذ يزداد بعد انتهاء الحرب الباردة أدى إلى ارتفاع معدلات التشابك بين الوحدات الدولية التي اتجهت نحو مزيد من السياسات القائمة على توزيع الإمكانات والموارد المتاحة لكل منها.

ولذلك فإن مسألة الأمن هي مسألة نسبية، لأن سعي الدولة لتحقيق أمنها ينجم عن علاقات تفاعلية مع البيئة الخارجية التي تتكون من مجموعة من الدول والفواعل الأخرى، فقد يكون أمن دولة ذات طابع إقليمي وأمن دولة أخرى ذات طابع دولي، وبالتالي فإن مفهوم الأمن متغير باستمرار تبعاً لشدة التغير في البيئة الخارجية، والمحصلة أن الأمن لا يتحقق بشكل مطلق، وهذا هو الواقع السائد في المجتمع الدولي. ومثالاً على ذلك أن مسألة اللجوء وتدفع اللاجئين الذي حدث في السنوات الأخيرة، بتدفق اللاجئين إلى الدول الغربية بحثاً عن الأمن والرفاه أدى إلى حدوث حالة من القلق والتوتر في أوساط الدول الغربية، ارتد صداها إلى قلب عواصم هذه الدول خاصة مع استغلال المنظمات الإرهابية المتطرفة لهذه الأزمة ومحاولة خلق حالة من الإرباك في المجتمعات الغربية، يمكن أن تهدد أمن واستقرار هذه المجتمعات، وقد أدى كل ذلك إلى مزيد من التهيو والإعداد والاهتمام بقضية اللجوء وسبل معالجتها والعمل على الحد من أثارها على المستوى الدولي.

المصادر والمراجع

- أمين هويدي، أحاديث في الأمن القومي العربية، بيروت، دار الوحدة، 1980.
- بول كنيدي، الاستعداد للقرن الواحد والعشرين، ترجمة نظير حامل الجزء الأول، لبنان، دار الشروق، 1998.
- تعريف قاموس ويبستر:
- <http://www.merriam-webster.com/dictionary/postmodernism>
- ثامر كامل، دراسة للأمن الخارجي العراقي وإستراتيجية تحقيقه العراق، وزارة الثقافة والاعلام، 1985.
- جهاد عودة، الصراع الدولي: مفاهيم وقضايا، الجزائر، دار الهدى للنشر والتوزيع، ط1، 2005.
- جلال خشيب، الجيوبوليتيكا الروسية الحديثة والمعاصرة بين النظرية والتطبيق، مجلة رؤية تركية، ربيع 2018.
- جوزيف. س نأي، جون. د. دونا هيو، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، ترجمة محمد شريف الطرح، الرياض، العبيكان، ط1، 2002.
- خديجة أمين، الأمن الانساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي، جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2009.
- خديجة عرفة، مفهوم وقضايا الأمن الانساني تحديات الاصلاح في القرن الواحد والعشرين، 2010، متاح في:
- <http://www.emax.com/content.asp?contents=2630>
- خير الدين الهاب، الأمن في حدود البحر الابيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية، 1990.
- روبرت مكنمارا، جوهر الأمن، ترجمة: يونس شاهين، الدار القومية، القاهرة، 1970.
- سيد احمد قوجيلي، الدراسات الأمنية والنقدية، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، 2015.
- عبد الناصر جندلي، مداخله بعنوان: "الاتجاهات الفكرية المفسرة لمدى تأثير العولمة ومؤسساتها المالية والاقتصادية على سيادة الدولة في ظل النظام الدولي الجديد"، جامعة باتنة، متاح في:
- http://www.univ-medea.dz/Fac%5CD%5CManifestations%5Csouverainete_nouveau_systeme2009-2010/07.pdf
- عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1979.
- علي حسين باكير، مفهوم "الصعود السلمي" في سياسة الصين الخارجية، مركز الجزيرة للدراسات، متاح في:
- <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/201172113270156186.html>
- علي عباس مراد، تشكيلات الأمن القومي: نموذج مقترح (مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، ابو ظبي، 2005.
- عمار حجار، السياسة الأمنية الأوروبية تجاه جنوب المتوسط، رسالة ماجستير غير منشورة في العلاقات الدولية، جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية، جوان، 2007.

- كريس براون، فهم العلاقات الدولية، دبي، مركز الخليج للأبحاث، ط 1، 2004.
- كمال الأسطل، مفهوم الأمن الإنساني، 20 تشرين الثاني 2013، متاح في: <http://k-astal.com/index.php?action=detail&id=248>
- محمود حيدر، السيادة الدولية في تحولات العولمة: الدولة المغلقة، مجلة شؤون الوسط، العدد 100/نوفمبر، 2004.
- وليد عبد الحي، تأثير التكنولوجيا على العلاقات الدولية، المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية، العدد الرابع.
- يول ريتون، فانوس الأمن الدولي، ابو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2009.
- Arnold Wolfers, 1962. Discord and Collaboration: Essays on International Politics(Baltimore: The Johns Hopkins Press,.
- Barry Buzan, 1991. An Introduction to strategic Studies: military technology and international relations(London: macmillan, .
- Bradley S. Klein, 1994 Strategic Studies and Word order the Global politics of Deterrence, Manchester and New York, Manchester University press.
- Bueno de Mesquita, Morrow, Siverson and Smith,2002. “ Political Institutions, Policy Choice and the Survival of Leaders,” British Journal of Political Science, 32 (4).
- Christian Buger and Trine villumsen, Distorted Relevance: the field of security practices and the play of (De) securitizing democratic peace research, paper prepared for the special issue critical approaches – Branching out, (July 2016).
- David Campbell, 1994. “The Deterritorializing of Responsibility: Levinas, Derrida and Ethics after the End of Philosophy.” Alternatives, vol.19,
- David Grondin, 2004 “Re writing the National Security State” How and why Realists Re Built the cold war; paper presented in the annual international studies Association Convention, March 17-20 Montreal,.
- Didier Bigo, 2006. “Globalized in security: the field and the Ban-opticon”, in Didier Bigo and Anastassia Tsoukala, (eds), Illiberal practices in liberal regimes (Baris: L Harmattan,
- James Lee Ray, A lakatosian View of the Democratic peace research program, In Colin Elman and Miriam Fendius Elman, Progress in international relations theory: appraising the field (Cambridge, MA:MIT press, 2003),.
- James Lee Ray, “Does Democracy Cause Peace,” Annual Review of Po-litical Science, Vol. 1 (1998).
- James N. Rosenau-The Study of Political Adaptation, Nichols Publishing Company (1980)
- John A. Vasquez, The Power of Power Politics. From Classical Re-alism to Neotraditionalism, 2nd ed.(Cambridge:Cambridge Uni-versity Prees,2004).
- John Owen, “How Liberalism Produces Democratic Peace,” Internatioal Security, Vol.19 (1994)..
- K.J Holsti, The Divding Discipline Hegemony and Diversity International Theory, Herper, Collins publishing, poston, 1985.
- Krause and willims, From strategic security Foundutions of critical security studies in karanasi and Williams ed.
- Penelope Hartland-Thunberg, “ National Economic Security: Inter-dependence and Vulnerability,” in Frans A. M.Alting von Geusau and Jacques Pelkmans (eds.), National Economic Security (Tilburg: John F Kennedy Institute, 1982)
- Rab paarlbery ,” Forgetting about the unthinkable,” Foreign policy No.10 Spring 1973.
- Richard Wyn Jones, “Message in the Bottle? Theory and Praxis in critical security studies”, Contemporary security policy, Vol 16, No 3 (1995).
- Sean M.Lynn-Johnec, “International srcurity Studies After THE Cold War: An Agenda For The Future,” International srcurity,Program(pelfercenter for Science and International Affairs, December 2, 1991.
- Stephn M. Walt, “Renaissance off Security Studies,”International Studies Quarterly Voll.35,No.2(June1992).
- Wlter Lippmann. Us Foreign policy: shield of the Republic(Bos-ton:Little, Brown & CO., 1943).

Evolution of the concept of global security in a changing world

Abdelfattah A. Rashdan

ABSTRACT

The interest in the concept of international security appeared in the light of developments and tremendous events that the international community and international relationships faced in the cold war era. Even more focus on the matter began appearing after the end of the cold war in 1990 because of developments that had very clear effects on the concept of international security in more than one way and on several regional and international levels. The traditional concept of international security has been subjected to great and total enhancement on the course of different time periods. It has also been subjected to drastic change especially regarding the way the military forces handle dangers and challenges that nations come across, by realizing the importance and necessity of concentrating on new comprehensive security systems by paying more attention to the concept of complete and utter community security. This study shows the evolvement and expansion that appeared in the field of community security, which redefined the concept of global security and advanced it into involving new references and new analytical sectors. The study concluded that regional and global changes in addition to the rise of recent global issues and challenges are a couple of the most important reasons that lead to this vast change in the concept of global security. Terminology of study: Security: "is the ability of the state / nation to pursue its national interests by all means and anywhere in the world". Global security: Factors that directly affect the structure of the nation state system and the sovereignty of its members, with particular emphasis on the use, threat and control of force. Contemporary security: believes that the threats and dangers facing societies and states are not necessarily of a military nature, but that there are many diverse threats of an economic and social nature no less important than the military threat.

Keywords: Security . Global Security, International Security

* The University of Jordan. Received on 13/8/2018 and Accepted for Publication on 2/6/2019.